العملـة وتأثيراتها السياسية في تاريخ الغرب الإسلامي
من مطلع القرن الخامس إلى أواخر القرن السابع الهجري
(٤٠٧هـ – ٦٧٤ هـ / ١٠١٧ – ١٢٧٥م)

د. عبد المجيد نوري

الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين
جهة طنجة
تطوان – المملكة المغربية

بيانات الأطروحة

أطروحة دكتوراه في تاريخ الغرب الإسلامي
كلية الآداب والعلوم الإنسانية – مكناس
جامعة مولاي إسماعيل
المغرب ٢٠١٣
عدد الصفحات: ٤٦٨

العملة وتأثيراتها السياسية في تاريخ الغرب الإسلامي من مطلع القرن الخامس إلى أواخر القرن السابع الهجري ٤٠٧هـ-٦٧٤هـ/ ١٠١٧-١٢٧٥م.
إعداد: الباحث عبد المجيد النوري
إشراف: أ.د. محمد تضغوت

كلمات مفتاحية:

تاريخ العملة، الفكر الاقتصادي، المغرب الوسيط ، المغرب والأندلس، الاقتصاد الإسلامي

مُقَدِّمَةٌ

تعتبر العملة من بين المبتكرات الإنسانية الحضارية الكبرى، فبواسطتها يتم تنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية، بل وعليها مدار السياسة وانتظام العمران البشري، لذلك حظيت باهتمام بالغ من قبل المجتمعات البشرية، وتطورت نظرتها إليها بتطور علاقاتها الاقتصادية والاجتماعية وأنماطها الإنتاجية. فالنقود بصفتها ظاهرة اقتصادية تعتبر ابتكارًا إنسانيًا أملته ظروف التقدم الاقتصادي، والذي عجزت المقايضة أن تواجه مقتضيات هذا التقدم الاقتصادي لوحدها خاصةً بعدما تشعبت ميادين تقسيم العمل واتسع نطاق التبادل والمعاملات، فأصبحت العملة تؤثر تأثيرًا واضحًا في الاقتصاد والمجتمع والسياسية والفكر. وبناءً على ذلك حظي البحث في موضوع العملة خصوصًا في الآونة الأخيرة باهتمام متزايد من لدن المفكرين والمهتمين بالفكر والتاريخ الاقتصادي عمومًا، نظرًا لارتباطه الشديد بحياة الإنسان من جهة، ولكونه أساس تنظيم علاقات الناس وأعمالهم وتحديد قيمها على شكل أسعار، ولذلك أولى رواد الفكر الاقتصادي عناية فائقة لموضوع العملة على مر التاريخ البشري، خصوصًا بالعالم الإسلامي الوسيط حتى قيل إن سلامة المعاش والمعاملات والملك وسائر الأحوال من سلامة العملة وصلاحها والعكس بالعكس.

وعلى الرغم من هذه الأهمية التي يكتسيها الموضوع في حقل الفكر الاقتصادي عمومًا، ومن اعتراف بعض مفكري العالم الإسلامي بأهمية هذا الحقل المعرفي على وجه الخصوص، فإن المواضيع المنجزة حول التاريخ الاقتصادي للغرب الإسلامي الوسيط ما تزال جد نادرة، سيما ما يتعلق منها بقضايا العملة في علاقتها بعناصر البنية الاقتصادية الاجتماعية، من دخل وأجر وأسعار وما يرتبط بهما من قدرة شرائية ومستوى معيشة ... من جهة، وبالبنية السياسية من جهة أخرى. فمعلوم أن تاريخنا ما زال يطغى عليه طابع السرد الحدثي المتعلق بالسلطة، ومَنْ يمسكها ومَنْ يثور عليها، لذلك نجهل تقريبًا كل ما يخص الأسس الاقتصادية من تاريخ المغرب الوسيط.

من هذا المنطلق، جاء اختيارنا لموضوع الأطروحة الذي وسمناه بـ **"العملة وتأثيراتها السياسية في تاريخ الغرب الإسلامي من مطلع القرن الخامس إلى أواخر القرن السابع الهجري ٤٠٧هـ - ٦٧٤هـ/ ١٠١٧- ١٢٧٥م"**، باعتباره محاولة طموحة تنشد الإسهام في إغناء البحث التاريخي في ضوء ما يثيره الموضوع من أسئلة عميقة وقضايا كبرى، سواء في علاقته بمعاش الناس ومعاملاتهم وأحوالهم أو بما هو سياسي. فمن المتعارف عليه، بين أهل الاقتصاد عمومًا أن كل انهيار في قيمة العملة وارتفاع في حجم الكتلة النقدية المتداولة منها، يتبعه حتمًا غلاء

في أسعار سائر الأصناف، الأمر الذي يهدد الاقتصاد بالبلوى والفساد ـ التضخم ـ والمجتمع بالانفجار، والنظام الحاكم بالانهيار وربما السقوط أو الزوال، وهكذا يتضح أن التاريخ السياسي يصبح غير ذي معنى إذا خلا من المضامين الاقتصادية والاجتماعية لأنه يتحول في حقيقة الأمر إلى أحداث جافية.[1]

تأسيسًا على ذلك لم يكن البحث في موضوع العملة، في علاقته بما هو اقتصادي وسياسي، سوى محاولة لإعادة مراجعة فكرنا الاقتصادي وتاريخنا السياسي الوسيط، ليس من خلال الوقوف على موضوع العملة في التاريخ والفكر الاقتصادي الإسلامي فحسب، بل وتتبع أثرها في هذا التاريخ وفي قيام النظم الحاكمة وسقوطها، وذلك انسجامًا مع توجه وحدة البحث والتكوين الخاصة **بالتاريخ الاقتصادي والاجتماعي للغرب الإسلامي خلال العصر الوسيط** واختياراتها. وعلى الرغم من كون العملة قوة اقتصادية واجتماعية وأداة الاستقرار السياسي للسلطة الحاكمة[2]، لدرجة جعلت الماوردي يرى أن النقد إذا كان سليمًا من غش ومأمونا من تغيير صار هو المال المدخور فدارت به المعاملات نقدًا فعم النفع وتم الصلاح، فالواقع أننا لم نهتد بعد إلى دراسة علمية متخصصة اتخذت من العملة ومن قيمتها الشرائية بالأساس، مدخلاً أساسيًا لقراءة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للغرب الإسلامي الوسيط.

الدراسات السابقة

والحقيقة أن بعض الدراسات[3] سواء المتخصصة منها أو غير المتخصصة، قد تناولت جوانب من الموضوع أو لامست بعض قضاياه، وإذ لا نبخس قيمة هذه الدراسات التي أفادتنا كثيرًا في الإلمام ببعض جوانب الموضوع، فالجدير بالذكر والملاحظة أنها تشترك جميعها في خاصية أساسية تكمن في تركيزها على دراسة التاريخ السياسي من خلال المظاهر الخارجية والخصائص الشكلية للمسكوكات المغربية، من دون استحضار أثر القوة الشرائية لهذه المسكوكات في الاقتصاد ومستويات الأسعار وأحوال المجتمع... ثم في السياسة وأحوال الملك، ويرجع السبب في ذلك حسب ما يبدو إلى ضعف الإلمام بالفكر الاقتصادي وبنظرياته المختلفة سواء القروسطوية منها أو الحديثة من جهة، وإلى الصعوبة والإشكالات المنهجية والمعرفية التي يطرحها البحث في موضوع العملة من جهة أخرى.

الإشكالات المنهجية والمعرفية

أما فيما يخص الإشكالات المنهجية، فإن الموضوع يندرج ضمن دائرة الفكر الاقتصادي والاقتصاد السياسي بتشعباته وطروحاته الاقتصادية الكبرى، تمامًا مثلما يخضع لضوابط واجتهادات شرعية وفقهية إسلامية، ومن ثمة تستوجب معالجة الموضوع لا الإلمام الأولي فحسب، بل التعمق وربما التخصص في هذه الحقول المعرفية. أما بالنسبة للإشكالات المعرفية فغني عن البيان مدى تقصير التآليف القديمة في تناول الظواهر الاقتصادية والاجتماعية، سيما ما يتعلق منها بمسألة العملة والأسعار، فقلما تجود هذه التآليف بأرقام وإحصاءات ذات طبيعة اقتصادية اجتماعية، مما يستعصي معه ليس تناول الظواهر السوسيو-اقتصادية، وأثرها في التاريخ السياسي فحسب، بل وتوظيف مناهج التكميم والإحصاء وصياغة المعادلات الرياضية الدقيقة لمعالجة هذه الظواهر من خلال الوقوف على تغيرات العملة وما يرتبط بها من تغير في مستويات الأسعار وتحكمها في استقرار الاقتصاد وأحوال المجتمع والملك أو اضطرابهما.

محتويات الأطروحة

وبغض النظر عن الصعوبات التي أحاطت بالبحث وظروفه وعلى رأسها القضايا المادية وعراقيل الحصول على المادة المعرفية، فقد حاولنا جهد الإمكان تجاوز الإشكالات السالفة الذكر من خلال توسيع دائرة القراءة وتنويع المراجع والمصادر على اختلاف مشاربها من حوليات تاريخية وكتب الجغرافيا والآداب السلطاني والفقه والنوازل والحسبة والفكر الاقتصادي. ومن خلال هذه المادة المعرفية أمكننا معالجة موضوع الأطروحة التي اشتملت على بابين فضلاً عن مقدمة ومدخل تمهيدي وخاتمة. ويمكن توضيح ذلك وفق التصميم التالي:

فعلى مستوى **المقدمة** حددنا أهمية الموضوع ودواعي اختياره، كما تناولنا فيها بالدارسة والتحليل المادة المصدرية التي اطلعنا عليها، أما **المدخل تمهيدي** فقد وضعناه على شكل إطار نظري خاص بموضوع العملة في علاقته بعناصر البنية الاقتصادية الاجتماعية من جهة، والبنية السياسية من جهة أخرى.

بالنسبة **للباب الأول** فقد خصصناه لمعالجة موضوع العملة والأسعار في التاريخ والفكر الاقتصادي الإسلامي، واشتمل على ستة فصول، قاربنا في الفصل الأول مفهوم العملة ووظائفها وتطورها التاريخي، كما حددنا فيه بعض الإجراءات التي اتخذتها النظم الحاكمة في المغرب الوسيط لضبط توازن العملة وصيانة قيمتها الشرائية من الانهيار. وتناولنا في الفصل الثاني مسألة الأسعار وعوامل تقلبها في التاريخ والفكر الاقتصادي، في حين اهتم الفصل الثالث بدراسة حالة من حالات تدخل النظم الحاكمة بالمغرب الوسيط لمعالجة أزمات غلاء الأسعار وتقلباتها قصد شراء السلم الاجتماعي، وسلطنا الضوء في الفصول الثلاثة المتبقية على مسألة العملة في التاريخ والفكر الاقتصادي الإسلامي، خصوصًا مع ابن خلدون وتقي الدين المقريزي.

أما بخصوص **الباب الثاني** والأخير فقد خصصناه لتتبع أثر العملة في الحياة السياسية بالغرب الإسلامي من مطلع القرن الخامس الهجري إلى نهاية الحكم الموحدي سنة (٦٧٤هـ)، تناولنا في الفصل الأول أثر العملة في الحياة السياسية بالمغرب والأندلس من مطلع القرن الخامس الهجري إلى نهاية حكم زناتة وملوك الطوائف بالغرب والأندلس وبداية الحكم المرابطي، واعتنى الفصل الثاني بتحديد الأبعاد المادية والنقدية لظهور الحركة المرابطية وبالمعالم الكبرى لتطوراتها السياسية في ضوء مسكوكاتها النقدية. واستهدف الفصل الثالث النظر في قيمة العملة المرابطية وتأثيراتها في التاريخ السياسي خلال العهد المرابطي، وهي القضايا ذاتها التي عالجناها في الفصول الثلاثة المتبقية على عهد نظام الحكم الموحدي، إضافة إلى تحديد الدلالات السياسية لمسكوكاته النقدية من الظهور إلى الانهيار على غرار ما قمنا به حول نظام الحكم المرابطي.

نتائج الدراسة

وختمنا هذا العمل المتواضع بخلاصات عامة، إذ كان من المفيد أن نستخلص بعد نهاية كل فصل نتيجة أو أكثر. ولما كان هاجس البحث مرتبطًا بدراسة موضوع العملة في التاريخ والفكر الاقتصادي الإسلامي، وبتأثيراتها السياسية في مجتمع الغرب الإسلامي الوسيط فقد أسفرت هذه الدراسة على جملة من النتائج يمكن إجمالها فيما يلي:

- يشكل قطاع العملة جوهر القضايا الاقتصادية التي يدور حولها اهتمام الفكر الاقتصادي في الماضي والحاضر، لكونه يشكل اللبنة الأساس في البنية الاقتصادية الاجتماعية وأساس استقرارها واستقرار الأوضاع السياسية.
- يمكن تعريف العملة بكونها قطع معدنية مختومة بسكة السلطان، وتتمتع بقيمة شرائية تتحدد بوزن المادة المعدنية المضروبة منها وبجودة عيارها، وهي أداة التعبير عن قيم الأعمال المبذولة في إنتاج السلع والبضائع التي تدفع عوضًا عنها على شكل أسعار.
- تطور نظرة العالم الإسلامي لقطاع العملة بتطور أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية، وذلك منذ ظهور الإسلام الذي تعرض لقضايا اقتصادية كبرى، ومن بينها مسألة العملة أي الذهب والفضة، حيث لم تعدّ العملة مجرد أداة رمزية لتنظيم المبادلات والأعمال كما كان عليه الحال في المجتمع اليوناني القديم[٤]، بل أصبحت عنصرًا فاعلاً في المعاش والمعاملات وفي استقرار أحوال المجتمع والملك، لدرجة جعلت الماوردي يرى أن صلاح هذه الأمور من صلاح العملة والعكس بالعكس. ومن ثمة يتضح أن الأساس في العملة هو قيمتها الشرائية التي كانت تتحدد في ضوئها مستويات الأسعار والمعيشة والدخل والأجور والقدرة الشرائية... وحالة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لذلك وقف رجالات السلطة والفكر بالعالم الإسلامي عمومًا والمغربي على وجه الخصوص، ضد كل أشكال التزوير والتدليس أو سك العملة ناقصة عن المضروب الصحيح لما في ذلك من عموم البلوى وفساد المعاش والمعاملات . تضخم الاقتصاد . وأحوال الناس بحكم انهيار قيمة العملة وغلاء الأسعار.
- إن الحديث عن العملة هو نفسه الحديث عن الأسعار باعتبارهما وجهين لأطروحة اقتصادية واحدة، على اعتبار أن أي تغير في أحدهما هو نفسه تغير في الآخر، لكن في اتجاه عكسي بالضرورة، وعليه من البديهي أن يعبر تغير مستويات الأسعار عن تغير قيمة العملة وانعكاساتها في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فكلما كانت قيمة العملة مرتفعة، كلما كانت مستويات الأسعار منحطة والأوضاع السالفة الذكر سليمة ومستقرة والعكس صحيح، وهو أمر يدفعنا إلى الظن أن مسألتي العملة والأسعار يعتبران من بين الضوابط الخفية لتطور المجتمعات البشرية ونظمها الحاكمة ولذلك اعتنى بهما رواد الفكر الاقتصادي الإسلامي الوسيط غاية الاهتمام.
- يعتبر المقريزي النموذج الأرقى في الفكر الاقتصادي الإسلامي الوسيط فقد توصل فعلاً قبل "إرفين فيشر" إلى علاقة قيمة العملة وحجم الكتلة النقدية المتداولة منها بمستويات الأسعار وبعناصر البنية الاقتصادية والاجتماعية، من دخل وأجر وقدرة شرائية ومستوى معيشة... وغيرها من جهة، وبالبنية السياسية من جهة أخرى، لذلك اعتبرناه صاحب نظرية نقدية واقتصادية صالحة لتحليل الأحداث وتركيبها وفق ضوابط علمية، فقد وضع فعلاً أسس النظرية الكمية للنقود، وتمكن من فهم القوة الشرائية للعملة وتأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
- يعتبر غلاء الأسعار من أخطر العوامل التي هددت استقرار النظم الحاكمة بالغرب الإسلامي الوسيط، لذلك لجأت هذه النظم إلى وضع آليات متعددة لضبط توازناتها والحفاظ على استقرار قيمة العملة، ولم تتوان عن التدخل أحيانا بأجهزتها الرسمية وإمكاناتها المادية لشراء السلم الاجتماعي خلال أزمات غلاء الأسعار، مثلما حدث سنة (٦١٦هـ) خلال حكم المنتصر الموحدي، أو ما حصل خلال مجاعة (٧٢٤هـ).
- لعب انهيار العملة وغلاء الأسعار دورًا أساسيًا في تحريك الثورات الاجتماعية وانهيار النظم الحاكمة، وإعادة تشكيل التحالفات السياسية والطبقية حفاظا على المصالح المادية والامتيازات السياسية، فالواقع أن سقوط النظم الحاكمة بالمغرب الوسيط سواء تعلق الأمر بملوك زناتة، أو المرابطين أو الموحدين جاء على إثر انهيار العملة وغلاء الأسعار، وبالتالي تضخم الاقتصاد الذي كانت له آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية.
- كانت الفئات الاجتماعية المتدنية في الهرم الاجتماعي من أهل الضعف والخصاصة والمساكين والعالة من الخلق أكثر الفئات الاجتماعية المتضررة من انهيارات العملة وغلاء الأسعار، بحكم غلاء مستويات المعيشة وغياب الدخل أو ضعفه، لذلك ترمق سائر الناس خلال بعض المجاعات وأزمات الغلاء بالقطط والفئران وفتور الزيتون ونوار الخروب وجيف بني آدم... فكثرت فيهم الموت، واضطروا إلى بيع ممتلكاتهم وعقاراتهم، مما أدى إلى اضطراب العلاقات الاجتماعية وإعادة توزيع الثروة والقوة الشرائية بين الضعفاء وأصحاب الأموال والجاه.
- تجلت المظاهر الأساسية لازدهار الاقتصاد واستقرار الأوضاع الاجتماعية والسياسية بالغرب الإسلامي الوسيط في ارتفاع قيمة العملة ورخاء الأسعار، بينما تجلت معالم التضخم واضطراب الأحوال الاجتماعية والسياسية في عجز ميزانية النظم الحاكمة وانهيار عملاتها وغلاء الأسعار، ولذلك يمكن القول إن انهيار العملة وغلاء الأسعار كانا من العوامل الأساس لقيام وسقوط هذه النظم التي رفعت جميعها عند بداية أمرها شعارات الإصلاح والأمر بالمعروف ومحاربة الفساد والجور والغلاء.
- كان للسياسة وطرق إدارة الحكم وتدبير شؤون الأفراد دور أساسي في صلاح الأحوال أو فسادها، وهكذا اختلفت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بالغرب الإسلامي الوسيط بين الازدهار أو الانهيار والاستقرار أو الاضطراب باختلاف سياسة الحكام وطرق تدبيرهم للعملة والمال والشأن العام.
- يعتبر سوء التدبير وفساد أهل الدولة وجورهم من بين الأسباب المساهمة في استفحال التضخم وفساد العملة

والمعاش والمعاملات، كما حدت مع أواخر حكام زناتة والمرابطين والموحدين الذين كان بعضهم مراهقين، بل وشغلتهم أحوال الصبا ولذات الملك عن القيام بأمر الرعية.

- يعتبر عهد يوسف بن عبد المؤمن (٥٥٨هـ/٥٨٠هـ) خير نموذج لازدهار الأوضاع واستقرار الأحوال والملك بحكم سياسته العادلة وتدبيره العقلاني لشؤون العملة والمال والاقتصاد والحكم. فالمعلوم أنه جمع في تكوينه بين الحكمة والشريعة، وهو الوحيد حسب علمنا - لحد الآن - الذي جمع في سياسته وإدارته للحكم بين الشيء وضده في الآن نفسه، إذ وصف بكونه يحضر حتى لا يكاد يغيب، ويغيب حتى لا يكاد يحضر[٥]، ولذلك صدق المراكشي في قوله بأن هذا السلطان لم يكن في بني عبد المؤمن ممن تقدم منهم وتأخر ملك بالحقيقة غيره[٦].
- إن خروج العالم الإسلامي عمومًا والمغربي منه على وجه الخصوص من أزمته الراهنة يقتضي منه استيعاب ماضيه والوعي بذاته وتاريخه قصد وضع أسس تنشئة اجتماعية سليمة مساعدة على تكوين وإعداد أجيال قادرة على وضع أنظمة حكم ديمقراطية وإنتاج نخب قادرة بحكم كوامنها اللاشعورية وإرادتها الذاتية على تدبير الشأن العام خصوصًا ما يتعلق منه بقضايا العملة واستثمار الأموال وفق رؤية سياسية اقتصادية قائمة على مراعاة العلاقات القائمة بين القيمة الشرائية للعملة، وبين مستويات الدخل والأجور والقدرة الشرائية ومستويات المعيشة...، ثم فيما بين مجمل هذه القضايا وبين حجم الثروة الوطنية وعدد السكان ومتطلباتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والحقوقية والنفسية.

الهَوامِشُ:

(١) سامية مصطفى محمد مسعد، **الحياة الاقتصادية والاجتماعية في إقليم غرناطة في عصري المرابطين والموحدين من ٤٨٤ إلى ٦٢٠هـ/١٠٩٢-١٢٢٣م**، مكتبة الثقافة الدينية، ط١، ٢٠٠٣م، ص. ٧.

(٢) محمد جلوب فرحان، "**الفكر الاقتصادي في كتابات الماوردي**"، مجلة الاجتهاد، العددان ٣٤-٣٥، السنة التاسعة ١٤١٧هـ/١٩٩٧م، ص. ١٨٦.

(٣) سبقت الإشارة إلى بعض هذه الدراسات في مقدمة البحث ونسجل من بينها في هذا الإطار ما يلي:

شعبان عبد الرحيم:

- **المسكوكات الموحدية في تاريخ المغرب الوسيط، ٥٢٤-٦٦٨هـ/١١٢٩-١٢٦٩م**، دبلوم الدراسات العليا في التاريخ، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط، ١٩٩٥-١٩٩٦م.
- **المسكوكات المرينية من خلال المجموعة النقدية لبنك المغرب والمتحف الأثري في الرباط ومجموعات أخرى عمومية وشخصية**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في الآداب، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، أكدال، الرباط، ٢٠٠٥-٢٠٠٦م.
- عمر آفا، **مسألة النقود في تاريخ المغرب في القرن ١٩ سوس ١٨٢٢-١٩٠٦م**، جامعة القاضي عياض، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية أكادير، أطروحات ورسائل رقم ١، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م.

صالح بن قربة:

- **انتشار المسكوكات المغربية وأثرها على تجارة الغرب المسيحي في القرن الوسطى**، ضمن ندوة الغرب الإسلامي والغرب المسيحي خلال القرن الوسطى، تنسيق محمد حمام، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم ٤٨، الطبعة الأولى، ١٩٩٥م.
- **شخصية عبد المؤمن بن علي من خلال نقوده**، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط، عدد ٢٤، ٢٠٠٤م.

حسن علوي حافظي

- **"جوانب من تاريخ المرابطين من خلال النقود"**، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، عدد ٢٣، النجاح الجديدة، ١٩٩٩م.

محمد المغراوي

- **مسألة العملة والصرف في العصر المرابطي من خلال فتاوى ابن رشد، التاريخ وأدب النوازل**، دراسات تاريخية مهداة للفقيه محمد زنيبر، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، رقم ٤٦، ١٩٩٥م.

عصمت عبد اللطيف دندش

- **الأندلس في نهاية المرابطين ومستهل الموحدين**، عصر الطوائف الثاني ٥١٠-٥٤٦هـ/١١١٦-١١٥١م، تاريخ سياسي وحضارة، دار الغرب الإسلامي بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٩٨٨.

إبراهيم القادري بوتشيش

- **الحياة الاجتماعية في المغرب والأندلس خلال عصر المرابطين**، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في التاريخ، جامعة المولى إسماعيل، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مكناس، ١٩٩٠-١٩٩١م.

عبد الرحمان أمل

- **السياسة المالية للدولة المرينية**، بحث لنيل الدكتوراه في التاريخ، جامعة محمد الخامس، أكدال، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، ١٤٢٧-١٤٢٨هـ/٢٠٠٦-٢٠٠٧م.

Alfred Bel:

- Contribution à l'étude des dirhams de l'époque AlMohade d'après un groupe important de ces Monnaies récemment découvert à Tlemcen, Hespéris, vol, 13, 1933.

Bernard. Rosenberger:

- Autour d'une grande Mine d'Argent du moyen âge Marocain: le Jebel Aouam, Hespéris–Tamuda, vol, V- Fascicule unique, 1964.

Daniel Eustache:

- Etude de numismatique et de métrologie musulmanes, Hespéris- Tamuda, vol, X, fasc, 1-2, Editions, Techniques Nords-Africaines, 1969.

Ben Hsain Mesmoudi Rajae:

- Approche quantitative de l'or monnayé en occident musulman 450/1058-830/1426, UFR 09, Université de paris I panthean, Sorbonne, 1994.

(٤) محمد حركات، **الاقتصاد السياسي لتدبير الشأن العام**، تقديم عبد الحميد عواد، الطبعة الثانية، ٢٠٠٠، ص. ١٥.

(٥) أبو العباس أحمد بن خالد الناصري، **الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، الدولتان المرابطية والموحدية**، تحقيق جعفر الناصري، ومحمد الناصري، دار الكتاب العربي، البيضاء، ١٩٥٤م.، ص. ١٥٢.

(٦) عبد الواحد المراكشي، **المعجب في تلخيص أخبار المغرب**، وضع حواشيه خليل عمران المنصور، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م، ص. ١٧٢.